

تركيا والأردن والاتجاه نحو التحالف الاضطراري

كتبه جلال سلمي | 28 أغسطس 2017



توجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يوم الإثنين 21 من آب/أغسطس 2017، إلى العاصمة الأردنية عمّان، في إطار زيارة رسمية تأتي تلبيةً لدعوة من الملك عبد الله الثاني، لتناول آخر المستجدات الإقليمية.

في بداية تقييم هذه الزيارة التي تعتبر الأولى من نوعها بالنسبة لشخص الرئيس رجب طيب أردوغان، منذ توليه رئاسة الجمهورية، لا بد من الإشارة إلى أن الزيارة تأتي في إطار المسعى الأردني للاستفادة من الدور التركي المؤثر في القضية الفلسطينية، فالأردن بحاجة إلى مؤازرة فاعلة في أزمته الدبلوماسية الأخيرة مع "إسرائيل"، على إثر قتل أحد أفراد الأمن في السفارة الإسرائيلية لمواطنين أردنيين، ورفع "إسرائيل" مستوى انتهاكاتها ضد المسجد الأقصى الذي يقع تحت الوصاية الإدارية والدينية للأردن.

لربما يستفيد الأردن من الدبلوماسية التركية، بفعل الملفات الحيوية المتعددة التي تربط تركيا بالولايات المتحدة و"إسرائيل"، كملف الحل السياسي في سوريا، ومسألة تقديم تركيا الدعم اللوجستي لقوات التحالف المحاربة "لداesh"، وملف تصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر الأراضي

ولمياه الإقليمية التركية والقبرصية التركية، وغيرها من الملفات التي يمكن من خلالها تشكيل ضغط على الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية لحل الأزمة الدبلوماسية التي أثرت سلبيًا في هيبة الأردن كدولة وحق كملك، وذلك نتيجة اضطرار الأردن لتسليم رجل الأمن الإسرائيلي إلى “إسرائيل”، بعد تعرضه لضغط من الإدارة الأمريكية، فضلًا عن حاجته لاسترجاع إدارته الدينية للمسجد الأقصى كاملًا، بعد تعرض موظفيه، حتى الآن، للمنع من قبل “إسرائيل”.

وفي الدرجة الثانية من سلم أولويات الزيارة حجزت الأزمة السورية مقعدها، فبعد تراجع الدور السعودي في الأزمة السورية، بشكل ملموس، نتيجة عدم قدرة الرياض على الظفر بدور دبلوماسي مؤثر في عملية حلها، الأمر الذي دفع القيادة السعودية، وفقًا لبعض وكالات الأنباء المطلعة، إلى السعي لتسليم لواء المعارضة إلى القاهرة التي يعتبر نظامها على خصومة مع أنقرة، وهو ما دفع أنقرة للبحث عن دولة تلعب دور “حلقة الوصل” بينها وبين القاهرة، كي تحفظ لذاتها التأثير، ولو بشكل نسبي، في أجندات المعارضة السورية، وعلى ما يبدو، يمثل الأردن الذي يحظى بعلاقات جيدة مع النظام المصري، الخيار الأمثل للإدارة التركية.

فالأردن يرغب في حفظ أمنه القومي، بعد تراجع الدور الخليجي للموس في الأزمة السورية وتنامي المخاطر الإرهابية نتيجة حصر “داعش” في مناطق تكاد تكون قريبة من حدوده، وتركيا ترغب في تحقيق ذات الهدف

لقد أظهرت، عدة عوامل طفت على السطح في الآونة الأخيرة أن أنقرة أضحت تكتفي بالحفاظ على مصالحها القومية بمعزل عن التبني الكامل لأجندات المعارضة التي شكلت نقطة انطلاق الثورة السورية، ومن أهم هذه العوامل تنامي الخطر الكردي على حدودها الجنوب شرقية، إلى جانب عدم قدرتها على الظفر، عبر المعارضة، بنتائج إيجابية لصالحها في المحافل الدولية أو في الميدان، وبالأخص بعد سيطرة “هيئة تحرير الشام” ميدانيًا على إدلب، وبالإضافة إلى تجاهل الولايات المتحدة والدول الأوروبية التعاون الفاعل مع المعارضة، والاتجاه نحو التلميح بقبول بقاء نظام الأسد، وختامًا ظهور توجه لدى المعارضة بالتواصل المباشر مع روسيا التي تملك الكعب العالي في المسار السياسي والعسكري للأزمة. وعلى ما يبدو، دفعت هذه العوامل أنقرة لليقين برجوح كفة الميزان لصالح الدول الأخرى، الأمر الذي دفعها للركون إلى التفاعل الدبلوماسي المباشر أكثر من سياسة “الوكالة” التي كانت تتم عبر المعارضة، وفي هذا السياق، يمكن القول إن السيناريو الذي تطرحه بعض وسائل الإعلام عن “إمكانية تحقيق تركيا والأردن تعاونًا مشتركًا عبر تولي مهام دعم المعارضة الفاعلة في المنطقة الشرقية، بعد قطع الولايات المتحدة الدعم عن غرقي “الموم” و”الموك”، غير منطقي، ويمكن اختزال العوامل التي تجعله كذلك على النحو التالي:

. سلم الأولويات: فالأردن يرغب في حفظ أمنه القومي، بعد تراجع الدور الخليجي للموس في الأزمة السورية وتنامي المخاطر الإرهابية نتيجة حصر “داعش” في مناطق تكاد تكون قريبة من حدوده، وتركيا ترغب في تحقيق ذات الهدف، بعد تراجع الدور الغربي الداعم لها، وتحوله لدور داعم للقوات الكردية التي تشكل خطرًا عليها.

. عدم وجود توافق بينهما وبين مراكز القوى: فمراكز القوى الفاعلة في سوريا هي الولايات المتحدة وروسيا، وكلتاهما تُجريان توافقات تخدم مصالحهما، متجاهلتين رغبات الدول الإقليمية، ووفقاً للمشهود، يبدو أن المنطقة الشرقية قد تخضع لسيطرة النظام داخلياً، وسيطرة القوات الأمريكية حدودياً، وفي تجاهل القوات الأمريكية الرد على النظام بعد استهدافه لرتل "أسود الشرقية" بالقرب من حازر "ظاظا"، وقطع أو تخفيف الولايات المتحدة الدعم عن الفصائل الفاعلة هناك، وجنوح الأردن للموافقة على الاتفاق الأمريكي الروسي بشأن جنوب سوريا، وغيرها، تظهر عدة دلائل على أن الولايات المتحدة الأمريكية غير مهتمة بخوض مغامرة المواجهة المباشرة مع "داعش"، وبالتالي تحقيق هيمنة كاملة على المنطقة الشرقية، والأردن يفضل الحلول الدبلوماسية على خوض معارك عسكرية، وهذا ما يجعل تركيا غير مستعدة للخوض في نقاش الموضوع.

ولكن على الرغم من تراجع دورها في التأثير في أجندات المعارضة، تبقى تركيا بحاجة إلى التأثير في أجندات المعارضة بالقدر الذي يضمن لها مصالحها القومية، وعلى الأرجح، هذا جزء مهم سعت لتحقيقه خلال زيارة الرئيس أردوغان للأردن.

وبالركون إلى تصريحات الرئيس التركي بشأن ضرورة رفع مستوى العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، وضم الوفد التركي وزراء ذوي شأن في الجانب الاقتصادي وهيئات تجارية، نلاحظ أن المسعى التركي الرامي إلى الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الخليجية، والدول المتأثرة من الأزمة الخليجية، بما يكفل عدم تعرض تلك العلاقات للصدع، حاضر وبقوة. فعقب اتجاه تركيا صوب تقديم الدعم الكبير لقطر، تم تفسير الأمر على أنه انحياز غير حيادي من تركيا لصالح قطر على حساب الدول الأخرى، مما دفع الخارجية التركية لاتخاذ خطوات فاعلة نحو التحرك الدبلوماسي الوقائي النشط، من خلال زيارة دول الخليج الأخرى وإبرام اتفاقيات جديدة معها، وفي ضوء ذلك، يستقى من هيكليّة الوفد المرافق للرئيس أردوغان، أن تركيا استغلت دعوة الملك عبد الله في إطار المحور ذاته.

وفي ظل هذا الطرح، يتضح جلياً أن الدبلوماسية التركية استغلت هذه الزيارة في سياق مبدأ "فرصة التكاليف البديلة" الذي يُشير إلى أن تركيا سعت لاستغلال هذه الزيارة كفرصة تخفف عنها التكاليف البديلة التي كانت ستظهر للسطح في حين لم تنتهج سياسة توافق متوازنة مع دول الخليج "المحاصرة جزئياً" لقطر، والدول غير الخليجية الأخرى الداعمة لقرارها، كالأردن مثلاً. وفي ضوء ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود رغبة أردنية تقابل الرغبة التركية، بعدما طرأ بعض التدني على مؤشرات الدخل الاقتصادي الأردني، نتيجة فقدان السلع الأردنية السوق القطرية، وتدني الاستثمارات القطرية في الأردن، بعد مقاطعة دول الخليج لقطر وإغلاق المعابر الحدودية معها، واتجاه المملكة العربية السعودية نحو فتح معبر عرعر الحدود مع العراق، الأمر الذي قد يؤدي إلى رفع التبادل التجاري السعودي . العراق، خاصة في مجال السلع الغذائية، على حساب السلع الأردنية، فضلاً عن فقدان ميناء العقبة الأردني، لكثير من البضائع العراقية التي كانت تُصدر من خلاله إلى الخارج، حيث سيكون ميناء جدة السعودي أقرب جغرافياً وأقل تكلفةً اقتصادياً، عوضاً عن اكتساب ميناء جدة أهمية أعلى مقارنة مع ميناء العقبة، عبر استخدامه كميناء للاستيراد أيضاً من قبل التجار العراقيين. وعلى ما يبدو، يحاول الأردن، من خلال رفع مستوى التعاون التجاري مع تركيا، وعرض مينائه كبوابة

بالوصول إلى نقطة تحرير الموصل؁ فوضف توقفف الزفارة أن البلدفن المفاورفن للفراف؁ أف تركيا والأرفن؁ فهدفن؁ على ما ففدو؁ إلى تنسفق مواقفهما من أجل لعب دور مؤثر فبلور السفااسة الفراففة الفاففة لصالففهما وفقًا للحد الأدنى

وفف دعوة الملك عبف الله للرئفس أرفوغان؁ مفاشرة بعف اففماع الففاة التركية برئفس الأركان الففرافف مفا بقارف؁ فف أنقرة؁ دلالفة على أن الأرفن دعا الرئفس أرفوغان للزفارة؁ ربما؁ للاستفافة من الفعاون الفبلوماسف الفف قف ففحقق بفن تركيا وإفران؁ وربما فف المستقبل مع النظام السوري ذاف؁ نظرًا لفاففهما؁ أف تركيا وإفران؁ لذلك فف الوقت الفافف؁ لتنسفق مواقفهما الراففة لانفصال إقلفم كرءسان الفرافف واففكار روسيا والولافف الماففة لمسارات حل الأزمة السورية بمعزل عنهما. فمكن للأرفن الاسفافة من الدور الفرفف؁ إلى جانب الاففاق الروسي الأمرفف؁ فف إقناع إفران بفباعف الملفشفاة الشفعفة عن الحدود الأرفففة.

وبالوصول إلى نقطة تحرير الموصل؁ فوضف توقفف الزفارة أن البلدفن المفاورفن للفراف؁ أف تركيا والأرفن؁ فهدفن؁ على ما ففدو؁ إلى تنسفق مواقفهما من أجل لعب دور مؤثر فبلور السفااسة الفراففة الفاففة لصالففهما وفقًا للحد الأدنى؁ لا سفما بعف سنوح الفرفة لذلك عبر اففاه بعض القافة الشفعفة صوب تأسيس أفاف مفففة.

خفامًا؁ فجمع الكفر من المصالف البفففة المفاركة بفن تركيا والأرفن؁ وفربط علاقات فبلوماسفة فارففة وفاففة عمففة بفن الفولفن فمفد ل70 عامًا؁ وهذا ما ففعل تنسققهما الففوف أمرًا ضرورفًا؁ ولكن؁ ففما ففمفع تركيا بقفر ففف من الإرافة السفااسفة الفف قف ففؤف إلى وفوف نوع من الاسفقللفة فف القرار الفرفف؁ وبالفالف مفاكبة تركيا للطموح الأرفف بشكل ففف؁ فففقف الأرفن لفلك الإرافة والاسفقللفة فف اففاخف القرار؁ ففث فففر دولة أقرب ما فكون لوصف “فابعة” بشكل مفشابك لعة فول؁ الأمر الفف قف لا فففع عنه فلبفة للطموح الفرفف.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/19598>